

تقرير تأكيد محدود على نموذج التبليغ الذي سيقدمه مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة غير العادية  
والذي يتم التقرير فيه عن المعاملات المقترحة التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة  
مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها  
"التبليغ"

المحترمين

السادة / المساهمين

شركة مجموعة بان القابضة

(شركة مساهمة سعودية)

بناءً على طلب إدارة شركة مجموعة بان القابضة ("الشركة") قمنا بأعمال تأكيد محدود وفقاً لما نصت عليه المعايير الدولية لارتباطات التأكيد المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمشار إليه فيما بعد ("الارتباط") للتقرير عن التزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات ("الموضوع") الوارد في تبليغ الشركة المرفق (الملحق أ) الذي سيقدم من مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة غير العادية بشأن المعاملات المقترحة التي ستتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير هو نموذج التبليغ المعد وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

الضوابط المنطبقة

تتمثل الضوابط المنطبقة على موضوع التقرير فيما يلي:

- متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية.
- التبليغ الذي سيقدم من مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة غير العادية وبيان التعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة.
- قرار مجلس الإدارة بالتمرير رقم (٢٦) بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٥ م (الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٤٤٧ هـ).
- قرار مجلس الإدارة بالتمرير رقم (١) بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٦ م (الموافق ٢٦ رجب ١٤٤٧ هـ).

مسئولية الإدارة

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد نموذج التبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة المذكورة بالفقرة السابقة "الضوابط المنطبقة"، كما أن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض المعلومات المدرجة بالنموذج وهي المسئولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتحديد وعرض البيانات الواردة بالتبليغ بما يتوافق مع الضوابط المنطبقة والإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض المعلومات الواردة بالتبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة وخلوها من أية تحريفات جوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ مع الاحتفاظ بالمستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية المؤيدة لهذه المعاملات.

**تقرير تأكيد محدود على نموذج التبليغ الذي سيقدمه مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة غير العادية والذي يتم التقرير فيه عن المعاملات المقترحة التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيما (تمة)**

**مسئولية المراجع**

تنحصر مسئوليتنا في إجراء التأكيد المحدود وإبداء استنتاج في ضوء إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها وبيان ما إذا كان قد نما إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن التبليغ المرفق بهذا التقرير لم يتم إعداده وعرضه وفقاً للضوابط المنطبقة. وقد قمنا بتنفيذ هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي لارتباط التأكيد رقم (٣٠٠٠). "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. لقد قمنا بتصميم إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود ويوفر أساس مناسب لاستنتاجنا حول الإفصاح عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى هذا النحو فإنها لا تقدم جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

لقد التزمنا بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما أننا نقوم بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١) " إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات الصلة" الذي يتطلب من المكتب تصميم نظام لإدارة الجودة، و تطبيقه و تشغيله، بما في ذلك سياسات أو إجراءات بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

**ملخص الإجراءات المنفذة**

تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:

- الحصول على التبليغ الذي سيقدمه مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة غير العادية.
- الحصول على قرار مجلس الإدارة بالتمرير رقم (٢٦) بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٥ م (الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٤٤٧هـ).
- الحصول على قرار مجلس الإدارة بالتمرير رقم (١) بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٦ م (الموافق ٢٦ رجب ١٤٤٧هـ).
- التحقق من عدم تصويت أعضاء مجلس الإدارة المعينون الذين أبلغوا مجلس الإدارة بشأن تضارب المصالح الفعلي أو المحتمل في قرار مجلس الإدارة بالتمرير رقم (١) المذكور أعلاه.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها عن ارتباط التأكيد المعقول وهي أقل منها في المدى وبالتالي فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي كان سيتم الوصول إليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول.

**تقرير تأكيد محدود على نموذج التبليغ الذي سيقدمه مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة غير العادية والذي يتم التقرير فيه عن المعاملات المقترحة التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها (تتمة)**

#### الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها فلم ينم إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد بأن المعلومات المدرجة بالتبليغ المرفق محرفة بشكل جوهري وفقاً للضوابط المنطبقة.

#### تقييد الاستخدام

أعد هذا التقرير بغرض تقديمه إلى إدارة الشركة مع نموذج التبليغ المرفق والذي سيقدم من مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة غير العادية والذي يتم التقرير فيه عن المعاملات المقترحة التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها. وقد لا يكون من المناسب استخدامه لأي أغراض أخرى.

#### أمور أخرى

ليس لدينا مسؤولية لتحديث هذا التقرير بناءً على الأحداث والظروف التي تحدث بعد تاريخ هذا التقرير. تم ختم النموذج المرفق بختم المراجع لأغراض التعريف فقط.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه



ماهر طه الخطيب

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٥١٤



التاريخ: ١٤٤٧/٠٨/٠١ هـ

الموافق: ٢٠٢٦/٠١/٢٠ م

السادة / مساهمي شركة مجموعة بان القابضة المحترمين

**الموضوع / تبليغ رئيس مجلس الإدارة للجمعية العامة غير العادية بما للعضو من مصلحة مباشرة و غير مباشرة في الأعمال و العقود مع الأطراف ذو العلاقة مع بيان وصف لهذه الأعمال.**

بموجب أحكام الفقرة (1) من المادة (21) والفقرة (1) من المادة (71) من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/132) بتاريخ 1443/12/01 هـ الموافق 2022/06/30 م. والفقرة (15) من المادة (21) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 8-16-2017 وتاريخ 1438/05/16 هـ الموافق 2017/02/13 م والمعدله بقراره رقم 8-5-2023 وتاريخ 1444/06/25 هـ الموافق 2023/01/18 م. نود ان نبليغكم بموجب خطابنا هذا عن وجود تعاملات مع أطراف ذات علاقة ستم في السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2026 م كالتالي :

م	الطرف ذو العلاقة	طبيعة التعاقد أو التعامل	الطرف المرتبط بالطرف ذو العلاقة	أهم شروط التعاقد	القيمة (ريال)
1	مجموعة عبدالمحسن عبدالعزيز الحكير القابضة	عقود شراء ثلاثة فنادق بالأراضي والأصول العقارية التي تقع عليها	يوجد مصلحة غير مباشرة للأعضاء : أ/ سامي الحكير-أ/ فيصل المالك	مقابل إصدار أسهم (عدد 239,390,154 سهم) وذلك عن طريق رفع رأس المال	651,620,000

سامي بن عبد المحسن الحكير

رئيس مجلس الإدارة

